المخاطر التي تعرضت لها كتب الحديث جمعاً، وتصنيفاً، ودراسة لتأثيرها على كتب الرواية

د. محمود أحمد يعقوب رشيد *

تاريخ قبول البحث: ٢٠٠٩/١٢/١٧ م

تاريخ وصول البحث: ٢٠٠٩/٣/١٥ م

ملخص

عالج البحث المخاطر التي تعرضت لها كتب بعض رواة الحديث، وهذه المخاطر هي: غرق الكتب أو دفنها أو سرقتها أو احتراقها أو التلاعب والدس فيها، وقد بيّن الباحث أن هذه المخاطر لم تصب كتب السنة المشهورة، ولم تقع في مرويات أعلام المحدثين، بل أصابت صحفاً وكتباً لرواة غير مشهورين، وأن أسماء هؤلاء الرواة معروفة عند المحدثين، وتم جرحهم بسبب عدم ضبطهم لمروياتهم المكتوبة حتى تعرضت لتلك المخاطر، وبذلك يتأكد لدينا سلامة المنهج الذي اتبعه المحدثون لنقد الرواة وتمحيص مروياتهم، ونفي الشبه التي تُثار حول ضخامة تأثير تلك المخاطر على كتب السنة المشهورة.

Abstract

This study deals with the risks which faced some of the books of traditions narrators. These risks are: drowning or burying or stealing or burning or manipulating and distortion.

The researcher concluded that these risks did not harm any of the famous books of *sunnah*. And nothing of them has occurred in the narrations of the prominent narrators. However these risks has occurred to some of the non-famous narrators. Their names are well-known to the scholars of *Hadith*. These narrators were criticized for the lack of accuracy of their written narrations. This emphasizes the fact that the methodology of *hadith* criticism followed by the *Muhaddithein* and their methods of dealing with the distortions about the famous collections of *sunnah*

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام أعظم دين، وشرفنا ببعثة خاتم الأنبياء والمرسلين، محمد ﷺ، وعلى آله الطاهرين، ورضي الله عن أزواجه أمهات المؤمنين، وعن صحابته الغر الميامين؛ وبعد:

فلما كانت السنة النبوية هي المصدر التشريعي الثاني في الإسلام بعد القرآن الكريم، وهي من الدين بمكان عظيم، كما قال محمد بن سيرين رحمه الله: "إن هذا العلم دين فانظروا عن من تأخذونه"^(١)، فقد وضع المحدثون منهجاً علمياً دقيقاً لقبول الأحاديث النبوية الشريفة، وهذا المنهج العلمي الدقيق لم تعرفه ولم تلتزمه أمة غير المسلمين في نقل ميراث أنبيائها أو

* أستاذ مساعد، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.

تراثها، وكان من شروط هذا المنهج (الضبط) الذي يقوم على حفظ الرواة لمروياتهم، بأقصى درجات الدقة والإتقان والתיقظ عند تحمل الحديث النبوي وأدائه حفظاً أو كتابةً. لقد تم جمع السنة النبوية المطهرة وتدوينها في المسانيد، والمعاجم، والجوامع، والسنن، والمصنفات وغيرها، وبأيدي أئمة استفاضت شهرتهم وأمانتهم وتقواهم في علم الحديث، نفوا عنها الكذب والدس والتحريف، وبيّنوا المقبول من المردود، والمعمول به من غير المعمول به.

وكما يعرض لحفظ المحدث خطر الخطأ والوهم والنسيان أو الاختلاط، كذلك يعرض لكتب الحديث خطر الدس والتلاعب والتلف والغرق والسرقة وغيرها، ولقد لاحظت في بعض تراجم الرواة تنبيهات النقاد على تعرض كتب بعض الرواة إلى جملة من المخاطر.

(الضبط)، والذي هو أحد شروط الحديث المقبول، وقد عرفه ابن الأثير بقوله: "هو عبارة عن احتياط في باب العلم وله طرفان: العلم عند السماع، والحفظ بعد العلم عند التكلم"^(٢)، وقد قسم المحدثون الضبط إلى قسمين:

القسم الأول: "ضبط صدر: وهو أن يُنَبِّت ما سمعه بحيث يتمكّن من استحضاره متى شاء"^(٣)، والمعتمد عند المحدثين أن يضبط الراوي لفظ الحديث إن رواه باللفظ، وأن يضبط معنى الحديث إن رواه بالمعنى.

القسم الثاني: "ضبط كتاب: وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه"^(٤)، ويكون ضبط الكتاب بحفظه من الاحتراق والغرق والسرقة، ومن التلاعب فيها كشطاً أو محواً أو دساً، أو تحريفاً.

وقد أضاف ابن الأثير قسماً ثالثاً من أقسام الضبط، هو: ضبط باطن الحديث، من حيث فقه الحديث، قال ابن الأثير: "ثم الضبط نوعان: ظاهر وباطن، فالظاهر ضبط معناه من حيث اللغة، والباطن ضبط معناه من حيث تعلق الحكم الشرعي به وهو الفقه، ومطلق الضبط الذي هو شرط في الراوي، هو: الضبط ظاهراً عند الأكثر؛ لأنه يجوز نقل الخبر المعنى فيلحقه تهمة تبديل المعنى بروايته قبل الحفظ أو قبل العلم حين سمع"^(٥).

وبناء على ما سبق نرى أن رواة الحديث استخدموا ثلاث وسائل لتحمل الحديث:

- **الوسيلة الأولى:** الاعتماد على الحفظ، فكانوا يحفظون ما يتحملونه من الحديث، مع التيقظ التام وعدم الغفلة الانشغال حال التحمل، ثم يواظبون على مداومة مذاكرته، ومراجعة حفظه؛ مخافة النسيان أو الوهم، حتى يؤديه كما سمعوه، لذا اشترطوا في الراوي أن "لا يكون مغفلاً غير يقظ لئلا يروي ... من حفظه المختل فيخطئ"^(٦).

- **الوسيلة الثانية:** الاعتماد على الكتابة، قال السخاوي: "وقسم كانوا يكتبون ما يسمعونه ويحافظون عليه، ولا يخرجونه من أيديهم، ويحدثون منه، وكان

ومن هنا فإن الإشكالية تكمن في أن بعض الطاعنين على كتب السنة النبوية، استغلوا هذه التنبهات لتدعيم شبهاتهم التي تدور حول عدم سلامة كتب السنة من التلاعب والدس وغيرها، وليجعلوا ما حصل في حالات نادرة من تلاعب ودس وتلف قاعدة عامة تشمل كتب السنة جميعها، وهم يهدفون من وراء ذلك الطعن في جميع مصادر السنة النبوية، وفي جهود الأئمة ومناهجهم في علوم الحديث رواية ودراية، ومن ثم هدم ثقة الأمة بالمصدر التشريعي الثاني وهو السنة النبوية المشرفة.

وجاء هذا البحث لدراسة تنبيهات النقاد على المخاطر التي أصابت بعض كتب الرواية، وذلك بجمع تلك المخاطر وتصنيفها ودراستها وبيان أثرها على كتب الرواية، وبما يدحض الشبهات التي أثارها الطاعنون على كتب السنة.

لذلك ارتأى الباحث تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة على النحو الآتي:

- المقدمة.
- **المبحث الأول:** عناية المحدثين بمروياتهم:
- **المطلب الأول:** الضبط: مفهومه وأقسامه ووسائله.
- **المطلب الثاني:** أهمية الكتاب للمحدث.
- **المبحث الثاني:** المخاطر التي تعرضت لها كتب الحديث، وبيان أثرها على كتب الرواية:
- **المطلب الأول:** الغرق.
- **المطلب الثاني:** الإحترق.
- **المطلب الثالث:** الدفن.
- **المطلب الرابع:** التلاعب والدس.
- **المطلب الخامس:** السرقة.

المبحث الأول

عناية المحدثين بمروياتهم

المطلب الأول: الضبط: مفهومه وأقسامه ووسائله:

وضع المحدثون عدة شروط لقبول الحديث منها:

الوهم في حديثهم أقل من القسم الأول، إلا مَنْ تساهل منهم، كَمَنْ حَدَّثَ من غير كتابه، أو أخرج كتابه من يده إلى غيره فزاد فيه ونقص وخفي عليه، فتكلم الأئمة في مَنْ وقع له ذلك منهم^(٧).

- الوسيلة الثالثة: الجمع بين الحفظ والكتابة وهو أجود الضبط، وقد حرص كثير من المحدثين على الجمع بين الحفظ والكتابة عند تحمل الحديث، والأداء من الكتاب ليكون بعيداً عن الخطأ أو الزلل، قال الخطيب البغدادي: "الاحتياط للمحدث، والأولى به أن يروي من كتابه، ليسلم من الوهم والغلط ويكون جديراً بالبعد من الزلل"^(٨).

المطلب الثاني: أهمية الكتاب للمحدث:

لا يستغني الراوي الذي تحمل الحديث، وضبطه كتابةً عن كتابه عند الأداء، ولا يقبل منه أن يحدث من حفظه، لأنه بذلك سيقع في الوهم والخطأ والاضطراب، وبذا يتعرض للجرح من النقاد، كما يُطلب منه التيقظ والانتباه عند الأداء من كتابه، قال السخاوي رحمه الله "فلا يكون مغفلاً غير يقظ، لئلا يروي عن كتابه الذي تطرق إليه الخلل وهو لا يشعر"^(٩).

أما المحدث الحافظ الضابط لما يرويه صدرًا، فإن الكتاب يُعد معيناً له على مزيد الضبط والإتقان لمروياته، ومرجع له عند توهم الخطأ أو النسيان، وفي هذا المعنى يقول الخطيب البغدادي: "ثلاثة ليس لصاحب حديث عنها غنى: الحفظ، والصدق، وصحة الكتب، فإن أخطأ واحدة وكانت فيه اثنتين لم يضره إن أخطأ الضبط والحفظ، ورجع إلى الكتب لم يضره"^(١٠).

وقد كان من منهج بعض المحدثين الذين جمعوا بين ضبط الصدر، وضبط السطر، أن لا يحدثوا من حفظهم، إنما يحدثون مما ضبطوه كتابةً، وذلك حرصاً منهم على مزيد الدقة والإتقان عند أداء الحديث النبوي الشريف، ومن أولئك المحدثين: الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - كان لا يحدث إلا من كتابه على الرغم من حفظه للأحاديث التي كتبها، قال علي بن المديني: "ليس

في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة"^(١١)، بل إن الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - أمر تلاميذه أن لا يحدثوا إلا من كتبهم، فقد نقل عن علي بن المديني قوله: "أمرني سيدي أحمد ابن حنبل أن لا أحدث إلا من كتاب"^(١٢).

ومعلوم أن الأداء من الحفظ مع الضبط أمر مشروع، ولكن الإمام أحمد - رحمه الله - أخذ بالاحتياط في أداء الحديث الشريف، فتحمل الحديث أمانة، وأداؤه كما سمعه أمانة، والاحتياط فيها أمر مرغوب والتساهل أمر مذموم، والقراءة من الكتاب احتياط وصدق وورع، قال الإمام الذهبي رحمه الله: "الورع أن المحدث لا يحدث إلا من كتاب كما كان يفعل ويوصي به إمام المحدثين أحمد بن حنبل"^(١٣). بل إن من الأئمة من كان يفضل ضبط الكتاب على ضبط الحفظ، فقد سئل الإمام يحيى بن معين رحمه الله: "أيهما أحب إليك ثبت حفظ أو ثبت كتاب؟ قال: ثبت كتاب"^(١٤).

يلاحظ المنصف - بناء على ما سبق - اهتمام المحدثين بضبط مروياتهم المكتوبة، ثم مطابقتها ما كتبوه على أصول مشايخهم، ثم المحافظة على كتبهم من الدس والتغيير أو التلف، حتى يؤدوا السنة النبوية كما سمعوها من أئمتهم بأعلى درجات الضبط والإتقان.

المبحث الثاني

المخاطر التي تعرضت لها كتب الحديث، وبيان

أثرها على كتب الرواية

على الرغم من تثبيت الحفظ وعنايتهم بكتبهم إلا أن بعض المخاطر قد وصلت إلى بعض كتب المحدثين، ومن تلك المخاطر السرقة والاحترق والغرق والدس والتغيير، والتفصيل في المخاطر هو كالاتي:

المطلب الأول: غرق كتب الحديث:

الغرق من المخاطر التي أصابت بعض كتب المحدثين، إما بدون تقصير منهم، أو بتعمد المحدث

إغراق كتبه، وبذلك يقسم خطر إغراق الكتب إلى قسمين:

القسم الأول: المحدثين الذين غرقت كتبهم أو بعضها بدون تقصير منهم:

الأول: الحافظ المسند أحمد بن محمد بن دوست أبو عبد الله البغدادي البزاز (٣٣٣-٤٠٧هـ)، قال الأزهرى: "ابن دوست ضعيف، رأيت كتبه كلها طرية، وكان يذكر أن أصوله غرقت فاستدرك نسخها"^(١٥).

وقد شهد آخر الرواة رواية عن ابن دوست أن حفظه لم يتغير بغرق كتبه، بل كان ضابطاً لما يحدث به حفظاً، ومن هؤلاء الرواة: حمزة بن محمد بن طاهر (٣٦٦-٤٢٤هـ) قال: "قلت لخالي أبي عبد الله بن دوست: أراك تملئ المجالس من حفظك، فلم لا تملئ من كتابك؟ فقال: انظر فيما أملكه فإن كان فيه زلل أو خطأ لم أمل من حفظي، وإن كان جميعه صواباً فما الحاجة إلى الكتاب"^(١٦)، وقال كذلك: "مكث ابن دوست سبع عشرة سنة يملئ الحديث، وإذا سئل عن شيء أملكه من حفظه في معنى ما يسأل عنه"^(١٧)، وقال الخطيب (٣٩٢-٤٦٣هـ): "سمعت منه جزءاً وكان مكثراً عارفاً حافظاً، مكث مدة يملئ في جامع المنصور بعد وفاة المخلص، ثم انقطع، ولزم بيته"^(١٨)، وقال الخطيب كذلك: "سمعت الحسين بن محمد بن طاهر الدقاق يقول: لما مات ابن حبابة أملكه ابن دوست في مكانه في جامع المنصور، فمكث سنة يملئ من حفظه"^(١٩)، وقال البرقاني: "كان يسرد الحديث من حفظه"^(٢٠).

أما أسباب الجرح الذي وجه إلى ابن دوست فهي ثلاثة:

السبب الأول: أن ابن دوست أعاد كتابة كتبه بعد أن غرقت من حفظه، وكان يضع عليها التراب حتى يظن من يراها أنها نسخ عتيقة، قال البرقاني: "تكلّموا فيه، وقيل: إنه كان يكتب الاجزاء ويتربها ليطن أنها عتيق"^(٢١)، وقال الأزهرى: "غرقت كتبه، فكان بجدها،

ويسرد من حفظه"^(٢٢)، قال الأزهرى: "ابن دوست ضعيف، رأيت كتبه كلها طرية، وكان يذكر أن أصوله غرقت فاستدرك نسخها"^(٢٣)، قلت: ولا مطعن بذلك في عدالته أو ضبطه، فإنه عرف بالأداء من حفظه وليس من كتبه مع الضبط التام، ولا مانع يمنع من أن يستدرك كتابة نسخه التي غرقت من محفوظاته.

السبب الثاني: ما ذكره الخطيب بقوله: "تكلّم فيه

ابن أبي الفوارس في روايته عن المطيري وطعن عليه"^(٢٤)، ثم قال الخطيب البغدادي: "وكان ابن أبي الفوارس (٣٣٨-٤١٢هـ) ينكر علينا مضيئاً إليه وسماعاً منه، ثم جاء وسمع منه"^(٢٥)، فابن أبي الفوارس بعد طعنه على ابن دوست سمع منه، فلو كان جرحه لابن دوست مؤثراً لما استجاز الرواية عنه.

السبب الثالث: أن كلام الدارقطني في ابن

دوست كان من قبيل جرح الأقران، قال عيسى بن أحمد الهمداني: "وكان يذاكر بحضرة الدارقطني، ويتكلم في علم الحديث، فتكلم فيه الدارقطني بذلك السبب"^(٢٦).

الثاني: أحمد بن جعفر بن حمدان، أبو بكر

القطيعي (ت ٣٦٨هـ)، غرق شيء من كتبه فانمحي ما فيها من الحديث الشريف، فقام بنسخها من كتاب لم يثبت عليه سماعه، لتحصيل ما فاته من الحديث بغرق تلك الكتب، قال البرقاني: "كان شيخاً صالحاً غرقت قطعة من كتبه فنسخها من كتاب ذكروا أنه لم يكن سماعه فيه، فغمزوه لأجل ذلك، وإلا فهو ثقة"^(٢٧)، وقال أيضاً: "وكننت شديد التنقيح عن حاله حتى ثبت عندي أنه صدوق لا شك في سماعه، وإنما كان فيه بله، فلما غرقت القطيعة بالماء الأسود، غرق شيء من كتبه فنسخ بدل ما غرق من كتاب لم يكن فيه سماعه"^(٢٨)، وقد نص النقاد على ثقة وإمامة أبي بكر القطيعي، وهذه أقوال جمع منهم في توثيقه:

قال الحاكم: "ثقة مأمون"^(٢٩)، قال الذهبي: "كان

أبو بكر أسند أهل زمانه"^(٣٠)، ثم نقل أقوال النقاد فقال: "قال الدارقطني: ثقة زاهد، وقال الحاكم: ثقة مأمون،

المحدثين إلى إغراق كتبهم في الماء، بعد أن جمعوا فيها علماً غزيراً وعزيراً، بدافع الزهد والانقطاع إلى العبادة، ومن هؤلاء المحدثين:

الأول: داود بن نصير الطائي، أبو سليمان الكوفي (ت ١٦٠هـ)، كان صاحب علم وفقه وحديث، قال سفيان بن عيينة: "وكان يختلف إلى أبي حنيفة فأخذ حصة فحذف بها إنساناً، فقال له أبو حنيفة: يا أبا سلمان طال لسانك، وطالت يدك؟ قال: فاختلف بعد ذلك سنة لا يسأل ولا يجيب، فلما علم أنه يصبر، عمد إلى كتبه فغرقها في الفرات، ثم أقبل على العبادة" (٣٧)، ولذلك لم يبق من مروياته المتداولة بين الحفاظ إلا القليل، مما حدث به قبل الإنقطاع إلى العبادة، قال المزني: "قال أبو داود: كان عند ابن عيينة، عن داود الطائي حديثاً واحداً، وكان عند ابن عليّة عنه تسعة أحاديث، قال ابن معين: ثقة" (٣٨).

وقد بحث عن مروياته في كتب السنة فلم أجد إلا حديثين ذكرهما ابن حجر في تغليق التعليق في طلاق المعتوه (٣٩) والإيلاء (٤٠)، والنهي عن سقي الخمر للأطفال (٤١)، ويبدو أنه انقطع عن أداء الحديث مبكراً، فقلت الروايات عنه، مع أنه ثقة كما قال: ابن معين والذهبي (٤٢).

الثاني: أحمد بن عبد الله بن ميمون الحواري أبو يعلى الدمشقي (ت ٢٤٦هـ)، صاحب رواية وعلم، حدث عن جماعة منهم الإمام أحمد رحمه الله، وطلب العلم ثلاثين سنة، فلما بلغ منه الغاية حفظاً وتدويناً، مال إلى الزهد والعبادة، ورأى أن يعمل بما علم، فأغرق كتبه في البحر، قال أبو يعلى: "حمل كتبه كلها فغرقها في البحر، وقال: يا علم لم أفعل هذا تهاوناً بك، ولا استخفافاً بحقك، ولكن كنت أكتب لأهتدي بك إلى ربي، فلما اهتديت بك إلى ربي استغنيت عنك وقال: لا دليل على الله سواه، وإنما العلم يطلب لأدب الخدمة" (٤٣)، وقد لاحظت من خلال تتبعي لمرويات أحمد بن أبي الحواري، وما قيل فيه في كتب التراجم ما يأتي:

وقال البرقاني: "ثقة" (٣١)، وأن الجرح الذي وجه لأبي بكر القطيعي ناتج عن اختلاطه بسبب فقد بصره، وقد البصر يؤثر على ضبط المحدث الذي يعتمد على كتبه في الأداء، ثم بعد ذلك فقد الضبط كلياً لما كبرت سنه وخرف، فكان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه، ومعلوم أن من روى عنه قبل الاختلاط فروايته مقبولة، وأن من روى عنه بعد الاختلاط فروايته مردودة.

نبه على ذلك الخطيب البغدادي فقال: "حدثت عن أبي الحسن بن الفرات، قال: كان القطيعي مستوراً إلا أنه اختلط في آخر عمره، وكف بصره، وخرف حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه" (٣٢)، وأكد هذا المعنى ابن الصلاح بقوله: "اختلط -القطيعي- في آخر عمره وخرف حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه" (٣٣).

أما من جمع بين حفظ الحديث وكتابته من المحدثين، فقد جمع بين قسمي الضبط: ضبط السطر، وضبط الصدر، فلو فقد بعد ذلك كتبه بقي ما يحفظه في صدره، وإذا شك في حفظه رجع إلى كتبه، ليؤدي الحديث مضبوطاً كما سمعه، تذكر لنا كتب التراجم مثلاً على محدث جمع بين ضبط الحديث كتابة وحفظاً، فلما غرقت كتبه حدث من حفظه ولم يختل ضبطه، هذا المحدث هو: عبد الرحمن بن موسى الهواري الأندلسي، كان من السابقين من أهل الأندلس الذين رحلوا إلى المشرق، ولقي في رحلته الإمام مالك بن أنس، وابن عيينة، وغيرهما من الأئمة، وجمع علماً كثيراً كتابة وحفظاً في التفسير والحديث والفقه واللغة والغريب، وفي أثناء عودته إلى الأندلس غرقت كتبه في بحر تدمير، فحدث من حفظه ونفع الله به، قال القاضي عياض: "قلما قدم إستجه" (٣٤) أتاه أهلها يهنئونه بقدمه، ويعزونه بذهاب كتبه، فقال لهم: ذهب الخرج وبقيت الدرج" (٣٥)، وكان يقول: "أنا شقي زماني فليسالني من شاء منكم ما شاء" (٣٦).

القسم الثاني: من أغرق كتبه:

يعد هذا الأمر أمراً مستغرباً إذ لجأ بعض

كتبه، ومن روى عنه بعد ضياعها، ومن هؤلاء:
الأول: عبد الله بن لهيعة بن عقبة أبو عبد الرحمن الحضرمي (ت ١٧٤ - وقيل ١٦٩ هـ)، أن منزله احترق واحترقت معه الكتب التي فيها مروياته، قال ابن بكير: "احترق منزل ابن لهيعة وكتبه في سنة (١٧٠ هـ)"^(٤٤)، وقال الفلاس: "عبد الله ابن لهيعة كان احترقت كتبه، ومن كتب عنه قبل ذلك، مثل بن المبارك والمقبري أصح ممن كتب بعد الاحتراق وهو ضعيف الحديث"^(٤٥).

وعلى الرغم من أن ابن لهيعة ضعيف قبل احتراق كتبه إلا من روى عنه قبل احتراق روايته أصح ممن روى عنه بعد احتراق كتبه، وأكد ذلك الأزدي بقوله: "إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح، ابن المبارك وابن وهب والمقري"^(٤٦).

ويُضاف إلى ضعفه واحتراق كتبه، أن بعض الناس قرأ عليه حديثاً ليس من مروياته فأقره ابن لهيعة على أنه من حديثه، قال ابن خراش: "كان يكتب حديثه، احترقت كتبه، فكان من جاء بشيء قرأه عليه حتى لو وضع أحد حديثاً وجاء به إليه قرأه عليه"^(٤٧).

الثاني: ونجد في ترجمة عبد العزيز بن عمران ابن عبد العزيز الزهري المدني الأعرج المعروف بابن أبي ثابت (ت ١٩٧ هـ)، أن سبب ضعف ضبطه للحديث احترق كتبه، وأداؤه للحديث من حفظه فوقعت منه أوهام ومنكرات، قال عمر بن شبة: "كان كثير الغلط في حديثه؛ لأنه احترقت كتبه فكان يحدث من حفظه"^(٤٨)، فلما حدث من حفظه وكثرت المنكرات في مروياته، تعرض للجرح من النقاد بأقسى العبارات وبما يقتضي رد مروياته، قال ابن حبان: "يروى المناكير عن المشاهير، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث جداً"^(٤٩)، وقال ابن حجر رحمه الله مؤكداً لما سبق: "متروك احترقت كتبه فحدث من حفظه فاشتد غلظه"^(٥٠)، ونقل الحافظ ابن حجر أقوال النقاد فقال: "وقال البخاري: منكر الحديث لا يكتب

١ - قلة مروياته فلم يروي عنه من أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجة في فضل النمر وفضل الخل، وأبو داود في الاقتراض والعمري، والبيهقي في تزويج اليتيمة، وزكاة المرأة تعطى لزوجها، والقراءة خلف الإمام، والاقتراض والعمري، وروى الطبراني في الكبير والأوسط والصغير أربعة أحاديث في أجر المسافر، وتسوية الصف، وغسل الأنية، وأذى الجار، وروى ابن حبان خمسة أحاديث في الصبر، وفضل الجماعة، وعرفة، وأدب الأكل، وصفة الصلاة، فمجموع ما رواه لا يزيد على خمسة عشر حديثاً في موضوعات عديدة. فإما أن تكون رويت عنه قبل إتلافه لكتبه، أو مما ضبطه حفظاً.

٢ - ولم أجد في كتب الرجال من جرح أحمد بن أبي الحواري في عدالته أو ضبطه، أو ذكر أنه اختلط، أو أنه حدث من حفظه فأخطأ، فتحمل رواية الأئمة عنه إما قبل إتلافه لكتبه، أو مما ضبطه حفظاً بعد إتلافه لكتبه.

وبناءً على ما سبق يتبين لنا أن خطر الغرق لم يصب كتب السنة المشهورة المعتمدة في الرواية، وأن المحدثين قد نصوا في كتب التراجم على من تأثر ضبطه للحديث بغرق كتبه، ومن لم يتأثر ضبطه، بما لا يدع سبيلاً لأصحاب الشبهات للطعن في كتب السنة النبوية.

المطلب الثاني: احتراق كتب الحديث:

تعد النار واحدة من الأعداء التي تهدد ممتلكات الناس وتتلّفها، ولقد هلكت بعض كتب المحدثين بالاحتراق الذي أتى عليها مع مناعه وبيته، واحترق الكتب يؤثر على ضبط المحدث الذي لا يحفظ مروياته ويعتمد على الأداء من كتبه فقط، فمن هلكت كتبه وامتنع عن التحديث فلا جرح عليه، إنما الجرح يلحق من حدث بعد احتراق كتبه من حفظه فيقع في الخطأ وتكثر منه الأوهام والمناكير، ولذلك كان النقاد ينبهون في تراجم الرواة على من حدث من حفظه بعد احتراق كتبه، ويذكرون من روى عنه قبل احتراق

حديثه، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن أبي حاتم: امتنع أبو زرعة من قراءة حديثه وترك الرواية عنه، وقال الترمذي والدارقطني: ضعيف^(٥١).

الثالث: الإمام الأوزاعي الثقة الفقيه، إمام أهل الشام (ت ١٥٥هـ) - رحمه الله - لما احترقت كتبه لم يحدث من حفظه، ولم يقبل أن يحدث من كتب غيره، أو أن يقرأ طلبه العلم عليه شيئاً من الأحاديث التي يدعون سماعها منه قبل احتراق كتبه قال الوليد بن مسلم: "احترقت كتبه - أي الأوزاعي - زمن الرجفة، فأتى رجل بنسخها وقال له: هو اصلاحك بيدك فما عرض بشيء منها حتى مات"^(٥٢)، وبذلك نعلم أن المحدث الذي يعتمد على ضبط السطر فقط، لا يجوز له عند فقده لكتبه أو غيابها عنه أن يحدث من حفظه.

الرابع: وقد أصاب خطر احتراق الكتب، كتب عدة محدثين منهم: "الثقة الحافظ ابن صررى هبة الله بن محفوظ بن الحسن دمشقي (ت ٥٨٦هـ) قال الذهبي: "صنف في (فضائل الصحابة)، و(عوالي ابن عيينة)، و(فضائل القدس)، و(رباعيات التابعين)، وقد احترقت كتبه بالكلاسة"^(٥٣)، والحافظ الثقة الحجة حمزة بن علي البغدادي (ت ٦٠٢هـ) قال الذهبي: "احترقت كتبه. قال ابن النجار: كان ثقة حجة نبيلاً موصوفاً بحسن الأداء"^(٥٤).

وبناء على ما سبق يتبين لنا أن خطر احتراق كتب الحديث لم يصب كتب السنة المشهورة المعتمدة في الرواية، وأن المحدثين قد نصوا في كتب التراجم على من تأثر ضبطه للحديث باحتراق كتبه فاختلف، ومن لم يتأثر ضبطه باحتراق كتبه؛ لأنه كان يحفظها، ومن امتنع عن الأداء بعد احتراق كتبه صيانة لنفسه من جرح النقاد، أو من الوهم، أو الخطأ، أو الكذب عند أداء الحديث، وهذا دليل آخر يدفع الشبهات الطاعنين في كتب السنة النبوية.

المطلب الثالث: دفن كتب الحديث:

أحد الوسائل التي لجأ إليها بعض المحدثين لإتلاف كتبهم أو إخفائها الدفن تحت التراب، ولهذا

الدفن مجموعة من الدوافع، هي:
أولاً: التفرغ للعبادة والزهد والعمل بالعلم والانقطاع عن الناس:

الأول: يوسف بن إسباط بن واصل الشيباني الكوفي (ت ١٩٥هـ)، اعتزل بعد طلبه للعلم في أنطاكية، ولزم الانقطاع والتعبد والزهد حتى أكل التراب، قال ابن حجر: "كان من عباد أهل الشام وقرائهم سكن إنطاكية، وكان لا يأكل إلا الحلال فإن لم يجده استق التراب، إن لم يجد كسباً حلالاً"^(٥٥)، وكان لا يحفظ حديثه، إنما يعتمد في الأداء على كتبه، فلما دفنها صار يحدث من حفظه فوق في الوهم والخطأ، ولا يعتمد الكذب.

وقد نبه على ذلك ابن عدي في ترجمة ابن إسباط فقال: "من أهل الصدق إلا أنه لما عدم كتبه صار يحمل على حفظه، فيغلط ويشتهبه عليه، ولا يعتمد الكذب"^(٥٦)، وقال ابن حجر: "قال البخاري: كان قد دفن كتبه فصار لا يجيء بحديثه كما ينبغي"^(٥٧)، وقال أبو حاتم: "كان رجلاً عابداً دفن كتبه يغلط كثير"^(٥٨)، وقال ابن حجر: "قال الخطيب في المتفق كان صالحاً عابداً إلا أنه يغلط في الحديث كثير"^(٥٩). ومن العباد الذين دفنوا كتبهم سلم بن ميمون الخواص الرازي: "من العباد، كان سلم دفن كتبه وكان يحدث من حفظه فيغلط"^(٦٠).

الثاني: مؤمل بن إسماعيل القرشي البصري (ت ٢٠٦هـ)، دفن كتبه، فلما حدث من حفظه وقع في الوهم والخطأ، وظهرة النكارة في حديثه، قال ابن حجر عنه: "دفن كتبه، وكان يحدث من حفظه فكثرت خطؤه"^(٦١)، وتعرض للجرح من النقاد فقال البخاري: "مُنكر الحديث"^(٦٢)، وقال أبو حاتم: "صدوق، شديد في السنة، كثير الخطأ"^(٦٣)، وقال ابن سعد والدارقطني: "ثقة كثير الخطأ"^(٦٤)، وقال يعقوب بن سفيان: يجب على أهل العلم أن يقفوا عن حديثه فإنه يروي المناكير عن ثقات شيوخه، وهذا أشد فلو كانت هذه المناكير عن الضعفاء لكننا نجعل له عذراً"^(٦٥).

الثالث: داود بن نصير الطائي أبو سليمان الكوفي

(١٦٥هـ)، قال أبو عبيد الآجري سمعت أبا داود يقول: "دفن داود الطائي"^(٦٦)، وقد سبق الترجمة له فيمن أغرق كتبه، فربما أغرق بعضها ودفن الباقي .

الرابع: إسماعيل بن إبراهيم بن بسام البغدادي أبو إبراهيم الترجماني (٢٣٦هـ)، روى عنه النسائي، وقال أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي: "ليس به بأس، وقال عبد الله ابن أحمد انتقى عليه أبي أحاديث، وذهب وأنا معه فقرأها عليه، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال ابن قانع: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات"^(٦٧)، وقال أبو عبيد الآجري سمعت أبا داود يقول: "ودفن أبو إبراهيم الترجماني كتبه"^(٦٨).

الخامس: حماد بن أسامة بن زيد القرشي أبو أسامة الكوفي (ت ٢٠١هـ)، روى عنه السنة، قال ابن حجر: "قال ابن نمير: إن أبا أسامة دفن كتبه ثم تتبع الأحاديث بعد من الناس، وقال العجلي: كان ثقة، وقال وكيع: نهيت أبا أسامة أن يستعير الكتب وكان دفن كتبه، وحكى الأزدي في الضعفاء عن سفيان بن وكيع قال: كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها"^(٦٩)، وقال ابن معين: "ثقة"^(٧٠)، وقال أبو عبيد الآجري سمعت أبا داود يقول: "ودفن أبو أسامة كتبه فما أخرجها وكان بعد ذلك يستعير الكتب"^(٧١).

ثانياً: من دفن كتبه بسبب تقلب الأوضاع السياسية:

لجأ بعض المحدثين إلى دفن كتبه أثناء هربه واختفائه من أولي الأمر، حفاظاً عليها من العبث والتلف والضياع، وهذا ما حدث مع سفيان الثوري حين هرب من أبي جعفر المنصور لما طلبه ليوليه القضاء، فدفن كتبه وفر إلى اليمن، ثم إلى الحجاز ثم إلى البصرة، وكان أبو جعفر قد وعد من يأتيه بسفيان بجائزة عظيمة، وأوعد سفيان بأن يقتل ويصلب، قال أبو عبد الرحمن الحارثي: "خاف سفيان شيئاً فطرح كتبه، فلما أمن أرسل إليّ وإلى يزيد ابن ثوير المرهبي، فقال: أخرجوا الكتب، فدخلنا البئر فجعلنا نخرجها"^(٧٢).

وبناء على ما سبق يتبين لنا أن خطر دفن الكتب لم يصب كتب السنة المشهورة المعتمدة في الرواية، وأن المحدثين قد نصوا في كتب التراجم على من تأثر ضبطه للحديث بدفن كتبه، ومن لم يتأثر ضبطه، بما لا يدع سبيلاً لأصحاب الشبهات للطعن في كتب السنة النبوية.

المطلب الرابع: التلاعب بكتب الحديث:

لا بد للمحدث من أن يحافظ على كتبه مضبوطة ومصونة، بعيداً عن عبث خصومه في المذهب العقدي أو المذهب الفقهي، أو من تلاعب المتطفلين العابثين أصحاب الذمم الفاسدة، من الوراقين، أو النساخ، أو الجيران، أو الأقارب. قال الإمام السيوطي رحمه الله: "وضربٌ امتحنوا بأولادهم، أو ربائب، أو وراقين، فوضعوا لهم أحاديث، ودسوها عليهم، فحدثوا بها من غير أن يشعروا"^(٧٣)، ولذلك كان بعض المحدثين لا يقبل الأخذ عمّن يحدث من كتابه، ولا يحفظ ما يحدث به، قال أشهب بن عبد العزيز: "سئل مالك، أيؤخذ ممن لا يحفظ، ويأتي بكتب فيقول: قد سمعتها وهو ثقة؟ فقال: لا يؤخذ عنه أخاف أن يزداد في كتبه بالليل"^(٧٤)، ومن صور التلاعب التي وقعت في كتب بعض المحدثين:

الصورة الأولى: التلاعب بإدخال الوراق أحاديث في كتب المحدثين:

ينسخ الوراقون أو النساخ الكتب لطلبة العلم، والعلماء ولغيرهم مقابل الأجرة، وهم أصحاب مصلحة تدفعهم مصلحتهم إلى إتقان عملهم لكسب الرزق، وقد دفع فقدان هذا العمل بعض النساخ إلى الدس في كتب من كانوا ينسخون له الكتب، وهذا ما حدث مع بعض الحافظ، منهم:

الأول: أحمد بن عمير بن جوصاء (ت ٣٢٠هـ)، فقد استبدل وراقه الأول بوراق آخر، فقام الأول بإدخال أحاديث في كتب ابن جوصاء فحدث بها، ولما علم ابن جوصاء بذلك تراجع عن التحديث بها، قال مسلمة بن قاسم: "كان عالماً بالحديث، مشهوراً

بالرواية، عارفاً بالتصنيف، وكانت الرحلة إليه في زمانه، وكان له وراق يتولى القراءة عليه وإخراج كتبه، فسأ ما بينهما فاتخذوا وراقاً غيره، فأدخل الوراق الأول أحاديث في كتب ابن جوصاء وليست من حديثه، فحدث بها ابن جوصاء، فتكلم الناس فيه ثم وقف عليها فرجع عنها^(٧٥).

الثاني: إبراهيم بن عصمة العدل النيسابوري (ت ٣٤٧هـ). قال الذهبي: "أدخلوا في كتبه أحاديث، وهو في نفسه صادق"^(٧٦)، قال ابن حجر: "أدخلوا في كتبه أحاديث، وهو في نفسه صادق، وهذا الرجل من مشائخ الحاكم قال في تاريخه أدركته وقد شاخ، وكانت أصوله صحاحاً، وسماعاته صحيحة، فوقع إليه بعض الوراقين فزاد فيه أشياء قد برأ الله أبا إسحاق منها"^(٧٧).

الثالث: محمد بن عبيد الله قرطمة أو قرملة، قال ابن حجر: "قرطمة وراق سفيان بن وكيع كان يدخل عليه الأحاديث الباطلة فيحدث بها سفيان فينبهونه فلا يرجع فلجل هذا تركوا حديثه"^(٧٨)، وقال ابن حبان: "كان لسفيان هذا وراق يقال له قرطمة يدخل عليه الحديث"^(٧٩).

الصورة الثانية: التلاعب بإدخال بعض الأقارب أو الريب أو الجيران أحاديث في كتب المحدثين:

يؤتى من مأمنه الحذر، فقد يتلاعب بكتب الحديث الخاصة بالمحدث بعض أقاربه من محارمه، أو من ربابه الذين يشاركونه في مسكنه ومعاشه، فيدسوا بعض الأحاديث في كتبه، بعد أن قربهم ووثق بهم، وقد ساق السيوطي رحمه الله أمثلة على ذلك، فقال: "كعب الله بن محمد بن ربيعة القدامي، وكحماد بن سلمة ابنتى بربيه ابن أبي العوجاء فكان يدس في كتبه، وكعمر كان له ابن أخ رافضي، فدس في كتبه حديثاً"^(٨٠)، وقد عدت إلى كتب التراجم لجمع ما أمكن من أمثلة على ذلك، فوجدت ما يأتي:

المثال الأول: من ابتلي بابنه فتلاعب في كتبه، وقلب عليه الحديث: ومثاله: عبد الله بن محمد بن ربيعة

القدامي المصيصي (ت ٢٠٥هـ) يروي عن الإمام مالك وهو صاحب كتب قلب ابنه عليه أكثر من مائة وخمسين حديثاً فحدث بها عبد الله بن محمد، فتعرض للجرح من النقاد بسبب قبوله للتلقين، وعدم ضبطه لكتابه، وتأديته لهذه الأحاديث المقلوبة على أنها من مروياته، قال ابن حبان: "كان تقلب له الأخبار فيجيب فيها، كان آفته ابنه، ولعله -أي ابنه- قلب له على مالك أكثر من مائة وخمسين حديثاً فحدث بها كلها"^(٨١)، وأكد ما سبق السمعاني، فقال: "كان يقلب له الأخبار فيجيب فيها. وكان آفته ابنه، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار"^(٨٢).

وقال ابن العجمي: "ذكره شيخنا الحافظ العراقي في شرح ألفيته في علوم الحديث، فيما قرأته عليه غير مرة في الضرب الذين امتحنوا بأولادهم، أو وراقين فوضعوا لهم أحاديث ودسوها فحدثوا من غير أن يشعروا"^(٨٣).

المثال الثاني: من ابتلي بجاره فتلاعب في كتبه، ودس عليه الحديث: ومثاله عبد الله بن صالح بن محمد المصري (ت ٢٢٣هـ)، أبو صالح كاتب الليث بن سعد على أمواله، كان له جار بينه وبينه عداوة، وكان هذا الجار يكتب الأحاديث بخطه الذي يشبه خط عبد الله بن صالح، ويلقيها بين كتب عبد الله فيظنها من حديثه عن شيوخه فيحدث بها، قال ابن العجمي: "وإنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له"^(٨٤)، كان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح ويكتبه بخط يشبه خط عبد الله ويرميه في داره بين كتبه فيتهم عبد الله أنه خطه فيحدث به"^(٨٥)، وقال ابن حبان: سمعت ابن خزيمة، يقول: "كان له جار -أي لأبي صالح- وكان بينه وبينه عداوة، وكان يضع الحديث على شيخ أبي صالح، ويكتبه بخط يشبه خط عبد الله ويرميه، في داره بين كتبه، فيتهم عبد الله أنه خطه فيحدث به"^(٨٦).

ولعدم ضبط أبي صالح لما دس في كتبه من الحديث، تعرض للجرح من النقاد، وقد نقل الذهبي

دس في كتابه فإن ذلك يخل في ضبطه وعدالته، وبذلك يضعف وترد رواية، وقد يتهمه بعض النقاد بالكذب. وحفظت لنا كتب التراجم حالة نادرة مثلاً على ما سبق الحديث عنه، وهو عبد الله بن زياد بن سمعان (ت ١٩٧هـ)^(٩٣)، ذكر المزي أن ابن سمعان هذا قدم العراق: "قرادوا في كتبه ثم دفعوها إليه فقرأها، فقالوا: كذاب، وقال أحمد بن حنبل: هو متروك الحديث، وكان إبراهيم ابن سعد يرميه بالكذب"^(٩٤)، وقال المزي في موضع آخر: "قال البخاري: سكتوا عنه، وقال أبو داود: كان من الكذابين، وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث"^(٩٥).

الصورة الثالثة: التلاعب بسبب الخلاف العقدي:

كان أحد أسباب الوضع في الحديث النبوي الخلافات العقدية التي وقعت بين الفرق الإسلامية، فقد حاولت بعض الفرق نصره آراء مذهبها بأحاديث وضعوها على النبي ﷺ، ولكن المحدثين كشفوا هذه الأحاديث، وبذلوا في سبيل ذلك جهوداً حثيثة ومخلصة، كان من ثمارها بيان أسماء، وأحوال الوضاعين، والتحذير منهم ومن مروياتهم.

ولم يكتف الوضاعون بنشر الأحاديث في أوساط الناس بل قاموا بدس أحاديث موضوعة في بعض كتب المحدثين لترويج بدعهم، ومن ذلك أن معمرًا كان له ابن أخت رافضي، قام بدس حديث موضوع في فضائل أمير المؤمنين علي ﷺ في كتاب خاله معمر، ثم روى هذا الحديث عبد الرزاق الصنعاني من كتاب ابن أخت معمر عن معمر، وكان معمر رجلاً مهيباً لا يقدر أحد على مراجعته. قال أبو حامد الشرقي عندما سئل عن ذلك الحديث الموضوع: "هذا حديث باطل، والسبب فيه أن معمرًا كان له ابن أخ رافضي، وكان معمر يمكنه من كتبه فأدخل عليه هذا الحديث، وكان معمر رجلاً مهيباً لا يقدر عليه أحد في السؤال والمراجعة، فسمعه عبد الرزاق في كتاب ابن أخت معمر"^(٩٦).

أقوالهم: "قال صالح جزرة: هو عندي يكذب في الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن المديني: لا أروى عنه شيئاً، وقال ابن حبان: كان في نفسه صدوقاً، إنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له"^(٨٧).

المثال الثالث: من ابتلي بريبيه فتلاعب في كتبه، ودس عليه الحديث: ومثاله حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري (ت ١٦٧هـ)، قال ابن الثلجي: سمعت عباد بن صهيب يقول: "إن حمادا كان لا يحفظ، وكانوا يقولون: إنها دست -أي أحاديث الصفات- في كتبه، وقد قيل: إن ابن أبي العوجاء^(٨٨) كان ربيبه فكان يدس في كتبه"^(٨٩)، وقد رد ابن حجر هذا الإدعاء، فقال: "وعباد -أيضاً- ليس بشيء، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ضاع كتاب حماد عن قيس ابن سعد، وكان يحدثهم من حفظه، وأورد له ابن عدي في الكامل عدة أحاديث مما ينفرد به متناً أو إسناداً"^(٩٠).

وقال إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي: "كان حماد ابن سلمة لا يعرف بهذه الأحاديث التي في الصفات، حتى خرج مرة إلى عبادان فجاء وهو يرويه"^(٩١)، وقد رد الذهبي هذه التهمة، فقال: "ما ابن شجاع بمصدق على حماد ﷺ، فما كان له كتب، بل كان يعتمد على حفظه، فربما وهم كما قال أبو عبد الله الحاكم"^(٩٢).

الصورة الثالثة: التلاعب بقصد اختبار المحدثين

لضبط صاحب الكتاب بدس أحاديث في كتابه:

يلجأ المحدثون أحياناً إلى اختبار ضبط الراوي للحديث، فإذا كان الراوي يعتمد في ضبطه على الحفظ فقط يتم قلب بعض الأحاديث له، ثم يطلب منه أن يرد كل متن إلى إسناده، وهذا ما حدث للبخاري -رحمه الله- عندما قدم إلى بغداد، وإما إذا كان الراوي يعتمد في ضبطه على الكتاب فقط، فيدس أهل الحديث بعض الأحاديث في كتابه ليختبروا مدى ضبطه لكتابه، فإن لم يميز ما كتبه بخطه عما دُس في كتابه، وحدث بما

الصورة الرابعة: التلاعب بسبب الخلاف الفقهي:

الخلاف الفقهي بين أصحاب المذاهب الفقهية أحد الأسباب التي دفعت إلى التلاعب بكتب الحديث، وبخاصة إذا كان صاحب الكتاب غير ضابط لكتابه، ولا يميز ما كتبه بخطه عما دسه خصومه في كتبه، ولا يحفظ كتابه من أن تصل إليه أيدي العابثين، فإذا كان هذا شأنه في عدم ضبطه لكتابه -والذي هو عمدته عند أداء الحديث- فإن صاحب ذلك الكتاب سيحدث بما دُسَّ فيه على أنه من مروياته، وهذا يخل في الضبط الذي هو أحد شروط الحديث المقبول.

لقد ذكرت لنا كتب التراجم مثلاً على تلاعب بعض أصحاب الرأي بكتب أصحاب الحديث، قال الحسين بن محمد القباني^(٩٧)، قال لي أبو معمر الهذلي: "أتدري لم تُرك حديث خارجة^(٩٨)، كان أصحاب الرأي عمدوا إلى مسائل من مسائل أبي حنيفة فجعلوا لها أسانيد عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن بن عباس فوضعوها في كتبه، فكان يحدث بها، وقال البخاري: تركه ابن المبارك ووكيع^(٩٩)، وبذلك استحق الترك وتعرض للجرح الشديد من النقاد.

الصورة الخامسة: التلاعب بسبب إيداع الكتب عند أشخاص غير مؤتمنين:

يضطر بعض المحدثين إلى إيداع كتبه عند آخرين لأسباب مختلفة منها السفر والخوف على الكتب من الضياع أو العبث أو التلف، ويلزم المحدث - في هذه الحالة - أن يتحرى الثقة الأمين لإيداع الكتب عنده، فإن ذلك أحرى أن يحافظ عليها، وأن يؤديها عند طلبها سالمة كما تسلمها، والناس في إيداع أموالهم يتحرون الثقة المأمون، والاحتياط في أمانة العلم والدين أوجب.

وقع في حالات نادرة تلاعب المودع عنده بكتب الحديث التي أوتمن عليها، ومن ذلك أن خارجة بن مصعب ابن خارجة السرخسي (ت ٢٦٨هـ)، أودع كتبه عند غياث النخعي^(١٠٠)، ولكن غياثاً خان الأمانة،

فدس وبدل في الكتب حتى أفسدها، قال أبو داود: "خارجة أودع كتبه غياثاً فأفسدها عليه"^(١٠١)، وبذلك اختل ضبط خارجة لهذه الكتب، ولا يمكن لرواة الحديث تحمل الحديث عن خارجة عن هذه الكتب.

وبناء على ما سبق يتبين لنا أن خطر الدس والتحريف والتلاعب لم يصب كتب السنة المشهورة المعتمدة في الرواية، وأن المحدثين قد نصوا في كتب التراجم على من تأثر ضبطه للحديث بسبب الدس والتحريف والتلاعب في كتبه، ومن لم يتأثر ضبطه بسبب حفظه لكتبه، وتمييزه لما دس فيها، بما لا يدع سبيلاً لأصحاب الشبهات للطعن في كتب السنة النبوية.

المطلب الخامس: سرقة كتب الحديث:

تعرضت بعض كتب المحدثين أو أجزاء من مروياتهم للسرقة، فمن سرقت كتبه وكان لا يحفظ حديثه فينبغي عليه ألا يحدث من حفظه؛ لأنه سيقع في الوهم والخطأ، والأولى به في مثل هذه الحالة أن يمسك عن التحديث صيانة لنفسه من الطعن في عدالته وضبطه.

وقد ذكرت لنا كتب التراجم جملة من الرواة الذين سرقت كتبهم وأسماء من سرقتها، منهم: عبد الرزاق بن عمر الثقفي أبو بكر الدمشقي (ت بعد ٢٠٠هـ)^(١٠٢)، أحد الرواة عن الزهري، سرقت كتبه فأخذ يجمع حديث الزهري من مصادر شتى فاختل ضبطه، وظهر اضطرابه بقلبه لمرويات الزهري، وقال ابن حجر: "قال أبو داود: ضعيف الحديث لا يعتبر به، سرقت كتبه وكانت في خُرُج، وكان يتتبع حديث الزهري من ها هنا وها هنا وليس حديثه بشيء، وقال العقيلي: ذهب كتبه فخلط واضطرب، وقيل للدارقطني: من أي شيء ضعفه؟ قال: قيل أن كتابه ضاع، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن أبي حاتم: روى عن الزهري أحاديث مقلوبة"^(١٠٣).

وقد تبين من كلام النقاد أن أحاديث عبد الرزاق بن

د. ضبط المحدثون أسماء الرواة المختلطين بسبب ما أصاب كتبهم من المخاطر المذكورة، ووقت اختلاطهم، ومن روى عنهم قبل الاختلاط أو بعده، ومن منهم من حدث أو لم يحدث بعد اختلاطه أو فقده لكتبه، فكان المحدثون لمروياتهم بالمرصاد نقداً وتمحيصاً، ولإصحاب الكتب بالمرصاد جرحاً وتعديلاً.

٣- يؤكد البحث على دقة منهج المحدثين من أهل السنة والجماعة وسلامته وصدقه في نقد الراوي والمروي، حرصاً منهم على حماية السنة النبوية من الوضع، أو الدس، أو التلاعب؛ لأنها المصدر التشريعي الثاني في الإسلام.

الهوامش:

(١) ابن سعد، محمد بن سعد (ت ٢٠٧هـ)، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، ج ٧، ص ١٩٤.

(٢) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (٩٠٢هـ)، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١٤٠٣هـ؛ ج ١، ص ٢٩٠. والزرکشي، محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد، أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٩٩٨م، ج ٣، ص ٣٢٦.

(٣) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ؛ ج ١، ص ٦٩.

(٤) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ، ج ١، ص ٦٩. والصنعاني، محمد بن إسماعيل (ت ١١٨٢هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ج ٢، ص ١٩٩.

(٥) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (٩٠٢هـ)، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان،

عمر عن غير الزهري مستقيمة خالية من المناكير، قال أبو مسهر: "يترك حديثه عن الزهري ويؤخذ عنه ما سواه، وقال البرذعي: أحاديثه عن غير الزهري ليس فيها تلك المناكير، وقد تتبعت حديثه عن إسماعيل بن أبي المهاجر فوجدته مستقيماً" (١٠٤).

وعمر بن عبد الله الصنعاني: "يقال: انه سرق كتاباً من كتب عكرمة" (١٠٥)، وقال هشام القاضي: "أنه ليس بثقة" (١٠٦)، وكذلك أحمد بن محمد المشهور بابن عقدة سرق كتب ابن عثمان بن سعيد المري بالكوفة (١٠٧). وبناء على ما سبق يتبين لنا أن خطر سرقة كتب الحديث، لم يصب كتب السنة المشهورة المعتمدة في الرواية، وأن المحدثين قد نصوا في كتب التراجم على من تأثر ضبطه للحديث بسبب سرقة كتبه، وتمييز مروياته المقبولة عن المردودة التي دخلها الوهم والخطأ والنعارة، بما لا يدع سبيلاً لأصحاب الشبهات للطعن في كتب السنة النبوية.

الخاتمة:

بعد استكمال مطالب البحث تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- ١- إنّ مخاطر ضياع الكتب، أو سرقته، أو تلفها عمداً، أو عن غير قصد، آفة عامة أصابت كتب العلوم المختلفة، ومنها كتب الحديث النبوي الشريف.
- ٢- إنّ كتب الحديث التي أصابته تلك المخاطر ومنها: الدس والتلاعب. يلاحظ عليها ما يأتي:
 - أ. أنها ليست من أمهات الكتب المعتمدة في الرواية، والتي بفقدها فقدنا جزءاً من الحديث الشريف.
 - ب. أنها ليست لمحدثين مشهورين لهم مكانتهم في علم الرواية، أو عليهم المعتمد في علم الدراية والرواية.
 - ج. أن المحدثين قد اتفقت كلمتهم على أن من حدث من الرواة بعد هلاك كتبه أو فقدها من حفظه وهو لا يحفظها، فإن ذلك قاذح في ضبطه ويلحق بالمختلطين.

(١٣) الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٤، ج٩، ص٣٨٣.

(١٤) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ؛ ج٢، ص٣٨.

(١٥) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٥٨هـ، ج٧، ص٢٤٨. والذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد عوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م، ج١، ص١٥٣.

(١٦) الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ج١، ص١٥٣.

(١٧) الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ج١، ص١٥٣.

(١٨) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٥، ص١٢٠. وابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٥٨هـ، ج٧، ص٢٤٨. والذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ج١، ص١٥٣.

(١٩) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٥، ص١٢٠. الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ج١، ص١٥٣.

(٢٠) الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء،

ط١، ١٤٠٣هـ، ج١، ص٢٩٠. والزرکشي، محمد بن عبد الله، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٩٩٨م، ج١، ص١٢١.

(٦) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (٩٠٢هـ)، فتح المغيـث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ؛ ج١، ص١٦. والزرکشي، محمد بن عبد الله، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد، الناشر: أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٩٩٨م، ج١، ص١٢٢.

(٧) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٤م، ج١، ص١٢٦.

(٨) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ، ج٢، ص١٠.

(٩) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (٩٠٢هـ)، فتح المغيـث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ؛ ج١، ص١٦.

(١٠) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ج١، ص٢٢٠.

(١١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ، ج٢، ص١٢.

(١٢) السمعاني، عبد الكريم بن محمد (ت ٤٨٩هـ)، أدب الإملاء والإستملاء، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ج١، ص٤٧. والزرکشي، محمد بن عبد الله (٧٩٤هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٩٩٨م، ج٣، ص٦٩٥.

عبد الرحيم بن الحسين (هـ) ٧٢٥، التقييد والأيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٩٧٠م، ج ١، ص ٤٥٦.

(٢٨) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٤، ص ٧٣. وابن الكيال، محمد بن أحمد (هـ) ٧٤٨ (ت ٩٢٩هـ)، الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون، بيروت، ط ١، ١٩٨١م، ج ١، ص ١٨.

(٢٩) الذهبي، محمد بن أحمد (هـ) ٧٤٨، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد عوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٥م، ج ١، ص ٨٨.

(٣٠) الذهبي، محمد بن أحمد (هـ) ٧٤٨، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد عوض، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط ١)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ج ١، ص ٨٨.

(٣١) الذهبي، محمد بن أحمد (هـ) ٧٤٨، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٥م، ج ١، ص ٨٨.

(٣٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٤، ص ٦٣. وابن الكيال، محمد بن أحمد (هـ) ٧٤٨ (ت ٩٢٩هـ)، الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون، بيروت، ط ١، ١٩٨١م، ج ١، ص ١٨.

(٣٣) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣هـ)، علوم الحديث، مكتبة الفارابي، ط ١، ١٩٨٤م، ج ١، ص ٢٣٨. وابن جماعة، محمد بن إبراهيم (ت ٧٤٣هـ)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٦هـ؛ ج ١، ص ١٣٨.

(٣٤) إستجة: بالكسر ثم السكون وكسر التاء فوقها نقطتان وجيم وهاء اسم لكورة بالأندلس متصلة بأعمال رية بين القبلة والمغرب من قرطبة وهي كورة قديمة واسعة الرساتيق والأراضي على نهر سنجل وهو

تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ج ١٧، ص ٣٢٣. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٥، ص ١٢٤.

(٢١) الذهبي، محمد بن أحمد (هـ) ٧٤٨، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ج ١٧، ص ٣٢٣. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٥، ص ١٢٤.

(٢٢) الذهبي، محمد بن أحمد (هـ) ٧٤٨، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ج ١٧، ص ٣٢٣. الخطيب والبغدادي، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٥، ص ١٢٤.

(٢٣) الذهبي، محمد بن أحمد (هـ) ٧٤٨، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ج ١٧، ص ٣٢٣. الخطيب والبغدادي، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٥، ص ١٢٤.

(٢٤) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٥، ص ١٢٠. والذهبي، محمد بن أحمد (هـ) ٧٤٨، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد عوض، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط ١)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ج ١، ص ١٥٣.

(٢٥) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٥، ص ١٢٠. والذهبي، محمد بن أحمد (هـ) ٧٤٨، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد عوض، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط ١)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ج ١، ص ١٥٣.

(٢٦) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٥، ص ١٢٠.

(٢٧) الذهبي، محمد بن أحمد (هـ) ٧٤٨، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: د. عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م، ج ٢٦، ص ٣٩٠. والعسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٩٨٦، ج ١، ص ١٤٥. والعراقي،

- (٤٢) الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٢١.
- (٤٣) أبو يعلى، محمد بن محمد، طبقات الحنابلة، تحقيق: محمد الفقي، دار المعرفة، بيروت، ج١، ص٢٩.
- (٤٤) ابن عساكر، علي بن الحسن (ت ٥٧١هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمر العمري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م، ج٣٢، ص١٣٩.
- (٤٥) ابن عساكر، علي بن الحسن (ت ٥٧١هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمر العمري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م، ج٣٢، ص١٣٩.
- (٤٦) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م، ج٥، ص٣٣٠.
- (٤٧) ابن عساكر، علي بن الحسن (ت ٥٧١هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمر العمري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م، ج٣٢، ص١٥٦.
- (٤٨) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م، ج٦، ص٣١٢.
- (٤٩) ابن حبان، محمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ)، المجروحين، تحقيق: محمود زيدان، دار اوعي، حلب، ج١، ص١٦٦. وابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م، ج١١، ص٣١٢.
- (٥٠) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، تهذيب تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ١٩٨٦م، ترجمة رقم (٤١١٤).
- (٥١) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٥٢. وابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ) العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م، ج١١، ص٣١٢.
- (٥٢) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م، ج٦، ص١٢٨.
- نهر غرناطة بينهما وبني قرطبة عشرة فراسخ وأعمالها متصلة بأعمال قرطبة. الحموي، ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار الفكر، بيروت، ج١، ص١٧٤.
- (٣٥) اليحصبي، عياض بن موسى (٥٤٤هـ)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ج١، ص١٨٦.
- (٣٦) الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ، ج١، ص٧٧.
- (٣٧) الأجرى، محمد بن الحسين (ت ٣٦٠هـ)، سوالات الأجرى أبا داود السجستاني، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، الرياض، ١٩٩٧م، ج١، ص٢٣١. والمزي، يوسف بن الزكي (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق د. بشار معروف مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ج٢، ص٤٦٠.
- (٣٨) الأجرى، محمد بن الحسين (ت ٣٦٠هـ) سوالات الأجرى أبا داود السجستاني، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، الرياض، ١٩٩٧م، ج١، ص٢٣١. والمزي، يوسف بن الزكي (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق د. بشار معروف مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ج٢، ص٤٥٩.
- (٣٩) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، تغليق التعليق، تحقيق: سعيد القرقي، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ط١، ١٤٠٥هـ، ج٤، ص٤٦٦.
- (٤٠) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، تغليق التعليق، تحقيق: سعيد القرقي، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ط١، ١٤٠٥هـ، ج٤، ص٤٥٩-٦٦.
- (٤١) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، تغليق التعليق، تحقيق: سعيد القرقي، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ط١، ١٤٠٥هـ، ج٥، ص٣١.

- ج ١٠، ص ٣٣٩.
- (٦٥) الفسوي، يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧هـ)، المعرفة والتاريخ، تحقيق: د أكرم العُمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٤، ج ٢١، ص ٢٦٤.
- (٥٤) الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٤، ج ٢١، ص ٤٤١.
- (٥٥) ابن حجر، أحمد بن علي (٨٥٢هـ)، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند مؤسسة الأعلمي للطبوعات، بيروت، ط ٣، ١٩٨٦، ج ١١، ص ٣٥٨.
- (٥٦) ابن عدي، عبد الله بن عدي (٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٩٨٨، ج ٤، ص ٤٥٤.
- (٥٧) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ) العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٨٤، ج ١١، ص ٣٥٨.
- (٥٨) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد (٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٥٢، ج ٩، ص ٢١٨.
- (٥٩) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ) العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٨٤، ج ١١، ص ٣٥٨.
- (٦٠) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٥٢، ج ٤، ص ٢٦٧.
- (٦١) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ) العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٨٤، ج ١٠، ص ٣٣٩.
- (٦٢) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ) العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٨٤، ج ١٠، ص ٣٣٩.
- (٦٣) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٥٢، ج ٨، ص ٣٧٤.
- (٦٤) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ) العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٨٤، ج ١٠، ص ٣٣٩.
- (٦٥) الفسوي، يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧هـ)، المعرفة والتاريخ، تحقيق: د أكرم العُمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨١، ج ٤، ص ١٣٣. وابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ) العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٨٤، ج ١٠، ص ٣٣٩.
- (٦٦) الأجرى، محمد بن الحسين (ت ٣٦٠هـ)، سؤالات الأجرى أبا داود السجستاني، ج ١، ص ٢٣١. المزني، يوسف بن الزكي (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق: د. بشار معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٠، ج ٨، ص ٤٥٩.
- (٦٧) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ) العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٨٤، ج ١، ص ٢٣٧.
- (٦٨) المزني، يوسف بن الزكي (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق: د. بشار معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٠، ج ٨، ص ٤٥٩.
- (٦٩) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ) العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٨٤، ج ١، ص ٢٣٧.
- (٧٠) المزني، يوسف بن الزكي (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق: د. بشار معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٠، ج ٧، ص ٢٢٣.
- (٧١) الأجرى، محمد بن الحسين (ت ٣٦٠هـ)، سؤالات الأجرى أبا داود السجستاني، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، الرياض، ١٩٩٧م، ج ١، ص ٢٣١. والمزني، يوسف بن الزكي (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق: د. بشار معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٠، ج ٨، ص ٤٥٩.
- (٧٢) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٢م، ج ١، ص ٢٧.
- (٧٣) النسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ج ١، ص ٢٧.

الأساب، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد
الدكن، الهند، ١٩٦٦م، ج٤، ص٤٥٩.

(٨٣) ابن العجمي، إبراهيم بن محمد (ت ٨٤١هـ)، الكشف
الحديث عن رمي بوضع الحديث، تحقيق: صبحي
السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية،
بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ج١، ص١٥٧.

(٨٤) وهذا الجار، هو: خالد بن نجيح المصري، قال أبو
حاتم: "كان يصحب عثمان بن صالح المصري وأبا
صالح كاتب الليث وابن أبي مريم سمعت أبي يقول
ذلك ويقول هو كذاب كان يفتعل الأحاديث ويضعها
في كتب بن أبي مريم وأبي صالح وهذه الأحاديث
التي أنكرت على أبي صالح يتوهم انه من فعله".
انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٣٥٥.

(٨٥) ابن العجمي، إبراهيم بن محمد (ت ٨٤١هـ)، الكشف
الحديث عن رمي بوضع الحديث، تحقيق: صبحي
السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧م،
ج١، ص١٥٧.

(٨٦) الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في
نقد الرجال، تحقيق: علي محمد عوض، بيروت، دار
الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م، ج٢، ص٢٤٤.

(٨٧) الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في
نقد الرجال، تحقيق: علي محمد عوض، بيروت، دار
الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م، ج٢، ص٢٤٤.

(٨٨) عبد الكريم بن نويرة الذهلي ابن أبي العوجاء (ت
١٦٧هـ)، أحد الزنادقة أمر بضرب عنقه محمد بن
سليمان بن علي أمير البصرة، وقال أحمد بن عدي:
لما أخذ ليضرب عنقه، قال: لقد وضعت فيكم أربعة
آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام.
الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٥٩٣.

(٨٩) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)،
تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م،
ج٣، ص١٣.

(٩٠) ابن عدي، عبد الله بن عدي (٣٦٥هـ)، الكامل في
ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى غزاوي، دار الفكر،
بيروت، ط٣، ١٩٨٨م، ج٢، ص٢٦٠. وابن حجر،

ص٢٨٦. والبرهان الأبناسي، إبراهيم بن موسى،
الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق: صلاح
فتحي هلال، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١،
١٩٩٨م، ج١، ص٢٢٥.

(٧٤) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (٣٢٧هـ)،
الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت،
١٩٥٢م، ج١، ص٢٧. القاضي عياض، عياض بن
موسى، الإلماح إلى معرفة أصول الرواية وتقييد
السماع، تحقيق: أحمد صقر، دار التراث، المكتبة
العتيقة، القاهرة، ط١، ١٩٧٠م، ج١، ص١٣٦.

(٧٥) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)،
لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٣،
١٩٨٦م، ج١، ص٢٣٩.

(٧٦) الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في
نقد الرجال، تحقيق: علي محمد عوض، بيروت، دار
الكتب العلمية، ط١ (١٥٤١٥/١٩٩٥م، ج١، ص٤٨.

(٧٧) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)،
لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٣، ١٩٨٦،
ج١، ص٨٠.

(٧٨) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)،
لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ/
١٩٨٦، ج٤، ص٤٧٣.

(٧٩) ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)،
المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار
الوعي، حلب، ج١، ص٧٧.

(٨٠) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، تدريب
الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد
الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة،
الرياض، ج١، ص٢٨٦.

(٨١) ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)،
المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار
الوعي، حلب، ج٢، ص٤٠.

(٨٢) السمعاني، عبد الكريم بن محمد (ت ٤٨٩هـ)،

- أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ٤٠٤م، ج٣، ص١٣.
- (٩١) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م، ج٣، ص١٣.
- (٩٢) الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام، تحقيق: د. عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ج٣، ص٢١٠.
- (٩٣) عبد الله بن زياد بن سمعان المدائني، مولى أم سلمة زوج النبي ﷺ، ضعيف جدا، ومنتهم بالكذب، ووضع الحديث.
- (٩٤) المزي، يوسف بن الزكي (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق: د. بشار معروف مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ج١، ص٢٦٠. والخطيب البغدادي، أحمد ابن علي (ت ٨٥٢هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٩، ص٤٥٧.
- (٩٥) المزي، يوسف بن الزكي (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق: د. بشار معروف مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ج٤، ص٥٣١. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م، ج٥، ص١٩٣.
- (٩٦) الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد عوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م، ج١، ص٨٢.
- (٩٧) الحسين بن محمد بن زياد العبدي أبو علي النيسابوري الحافظ الثقة (ت ٢٨٩هـ)، المزي، تهذيب الكمال، ج٦، ص٤٨٧.
- (٩٨) خارجة بن مصعب بن خارجة الضبيعي (ت ١٦٨هـ)، متروك الحديث. انظر، الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، جدة، ط١، ١٩٩٢م.
- (٩٩) المزي، يوسف بن الزكي (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق: د. بشار معروف مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ج٨، ص٢٩.
- (١٠٠) غيات بن إبراهيم النخعي، متروك. انظر ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٧، ص٥٧.
- (١٠١) المزي، يوسف بن الزكي (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار معروف مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ج٩، ص١٨. والمزي، تهذيب الكمال، ج٨، ص٥٠.
- (١٠٢) قال ابن حجر: "متروك الحديث عن الزهري لين في غيره من الثامنة"، التقريب ترجمة رقم (٤٠٦٢).
- (١٠٣) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م، ج٦، ص٢٢٧.
- (١٠٤) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م، ج٦، ص٢٢٧.
- (١٠٥) ابن عدي، عبد الله بن عدي (٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت ط٣، ١٩٨٨م، ج٥، ص١٤٤.
- (١٠٦) ابن عدي، عبد الله بن عدي (٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت ط٣، ١٩٨٨م، ج٥، ص١٤٤.
- (١٠٧) ابن عدي، عبد الله بن عدي (٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت ط٣، ١٩٨٨م، ج١، ص٢٠٦.